A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/163
25 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البنود ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٢ من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

النهوض بالمرأة

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم، طيه، الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع الخبراء الطبيين والعاملين في المجال الصحي بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والنداء الذي وجهه الى المجتمع العالمي فيما يتعلق بتأثير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على صحة سكان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهو الاجتماع الذي عقد في بلغراد في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ مشفوعا بالنداء الذي وجهته جمعية مقاطعة فوجفودينا المتمتعة بالحكم الذاتي، بجمهورية صربيا.

وسأكون ممتنا إذا قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٢ من القائمة الأولية.

(توقيع) دراغومير جيوكيتش
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

* A/50/50.

المرفق الأول

الاستنتاجات التي توصل اليها اجتماع الخبراء الطبيين والعاملين في المجال الصحي بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي عقد في بلغراد في ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥

ركز المشاركون في الاجتماع الذي عقد في يوم الصحة العالمي، الموافق ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ على موضوع "تأثير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على صحة السكان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية" على القضايا المتصلة بالمجالات التالية:

١ - تأثير الجزاءات على معدل الاصابة بالأمراض والوفيات خلال فترة الولادة؛

٢ - تأثير الجزاءات على الحالة الصحية للمسنين والرعاية الصحية التي تقدم لهم؛

٣ - "عالم خال من شلل الأطفال بحلول سنة ٢٠٠٠" وهو الموضوع الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية.

احتفل بيوم الصحة العالمي لعام ١٩٩٥ تحت شعار "عالم خال من شلل الأطفال بحلول سنة ٢٠٠٠". وأسهم العاملون الصحيون من جميع أنحاء يوغوسلافيا في برنامج يستهدف تنفيذ توصية منظمة الصحة العالمية بالقضاء على شلل الأطفال وذلك على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها في تنفيذ هذا البرنامج نتيجة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقدم ١٤ تقريرا من مشاهير الفنيين المتخصصين العاملين في المؤسسات الطبية في جميع أنحاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستندت التقارير الى بيانات رسمية تم جمعها وتجهيزها وتحليلها في المؤسسات الصحية التي يعمل بها واضعو هذه التقارير.

واستنتج من البيانات التي وردت في هذه التقارير أن نتائج الجزاءات كانت أخطر ما يمكن في مجال الرعاية الصحية التي تقدم لأضعف الفئات بين السكان: النساء الحوامل، والأطفال، والمسنين.

وفضلا عن البيانات الاحصائية التي تبين التأثيرات السلبية للأزمة والجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على صحة السكان، هناك معاناة جماعية عامة بين السكان لا يمكن التعبير عنها بكلمات من علم الاحصاء. وتظهر التأثيرات السلبية للجزاءات في تزايد عدد المرضى والمتوفين، ولا سيما من خلال تأثيرها اللاحق على النمو العقلي والبدني لأطفال المدارس والمراهقين، مما يترك أثرا دائما على السلامة البيولوجية للسكان.

وتثبت البيانات المتعلقة بالسنتين الأوليين من تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ١٩٩٢ و ١٩٩٣، والمقدمة في الحولية الاحصائية للمعهد الاتحادي للصحة العامة، بوصفها البيانات الرسمية للبلد، أن الجزاءات كانت بمثابة كارثة لصحة الأمة بأسرها.

ففي السنتين الأوليين من الجزاءات قل عدد المواليد بمقدار ٠٠٠ ٢٤ مولود بالمقارنة بعام ١٩٩١، في حين زادت حالات الوفاة ١٢٢ ١٠ حالة. وقد أدى انخفاض عدد المواليد الأحياء وارتفاع عدد الوفيات الى نقص معدل المواليد من ١٥ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٣ والى ارتفاع معدل الوفيات من ٩,٦ في المائة في عام ١٩٨٦ الى ١٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٣.

وشهد عام ١٩٩٣، زيادة مفاجئة وكبيرة في معدل الوفيات بين السكان نتيجة الإصابة بأمراض معينة بالمقارنة بالفترة السابقة على فرض الجزاءات.

وتضاعف معدل الوفيات بين المسنين من الذين شخصوا على أنهم يعانون من الشيخوخة ولا يعانون من الخلل الذهني، إلى أكثر من ٥,٥ أضعاف ما كان عليه (بنسبة ٥٦٧ في المائة).

وسجلت أعلى زيادة في معدل الوفيات بين السكان بصفة عامة في عام ١٩٩٣ بالمقارنة بالفترة السابقة لفرض الجزاءات بالنسبة للأمراض التالية:

- أمراض القلب الناتجة عن ارتفاع ضغط الدم، بنسبة ٤٣٤ في المائة؛
- أمراض القلب المزمنة الناجمة عن نقص التروية الدموية، بنسبة ٣١٢ في المائة؛
- داء السكري، بنسبة ١٥٢ في المائة؛
- الالتهاب الشعبي المزمن، بنسبة ١٣٥ في المائة؛
- نزيف الدماغ، بنسبة ١٣٤ في المائة؛
- السل الرئوي، بنسبة ٥٢ في المائة؛
- الانتحار، بنسبة ٢٠ في المائة.

وتشير التقارير المتعلقة بتأثير الجزاءات على معدل الاصابة بالمرض والوفيات خلال فترة الولادة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ الى حدوث ارتفاع كبير جدا في هذين المؤشرين نتيجة لنقص المعدات والعقاقير

واللوازم الصحية النبيذة وغيرها من المنتجات، الطبية الناجم مباشرة عن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

واستنادا الى بيانات معهد أمراض النساء والتوليد بمركز علاج الحالات الطارئة بصربيا في بلغراد انخفض عدد حالات الولادة بينما ارتفع عدد حالات المواليد الخدج والأطفال الناقصي الوزن. وارتفع عدد حالات الولادة الجراحية من ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ٦٢ في المائة في عام ١٩٩٤.

وبالمقارنة بعام ١٩٨٩، ارتفعت حالات وقوع الإجهاض الى ٢٥٥ في المائة، وحالات الولادة المبتسرة إلى ٥٢٧ في المائة، وحالات ارتفاع ضغط الدم بسبب الحمل الى ٢٥١ في المائة، وتضاعفت حالات النزيف بسبب التمزق العضلي، كما تضاعفت ست مرات حالات الخمج في الأطفال حديثي الولادة.

واستنادا الى البيانات الواردة من عيادة أمراض النساء والتوليد التابعة لـ "NARODNI FRONT" في بلغراد حدث ارتفاع في حالات وفيات الأطفال خلال فترة الولادة (معدل وفيات المواليد أثناء الولادة وبعدها مباشرة) من ١٧,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٣، أي بزيادة مقدارها ٢٢ في المائة؛ كما ارتفعت حالات الوفيات بين المواليد الأحياء الذين يقل وزنهم عن ٥٠٠ ٢ غرام من ٩٢ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ١٤٠ في المائة في عام ١٩٩٣، بزيادة قدرها ٥٢ في المائة. أما فئة المواليد المكتملي النمو فقد بلغت نسبة الوفيات بينهم ٢ في المائة في عام ١٩٨٩ وارتفعت الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٤، أي أنها تضاعفت ٧,٥ مرات.

وتشير البيانات الواردة من المركز العلاجي بمستشفى كريستينا الى أن عدد المواليد الخدج كان ٧,٩ في المائة في عام ١٩٨٩، وبلغ ١٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٤، أي انه ارتفع بنسبة ٧٩ في المائة.

وارتفع معدل الوفيات المبكرة بين الأطفال حديثي الولادة (الوفيات بين المواليد الأحياء تحت سن سبعة أيام) من ٣٠,٧ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٤٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ٤٥ في المائة.

وتشير البيانات المستقاة من عيادة نوفي ساد لأمراض النساء والتوليد لعام ١٩٩٤ بالمقارنة ببيانات عام ١٩٨٩ أن متوسط وزن المولود الذكر حديث الولادة قل بمقدار ١٤٠ غرام، في حين قل متوسط وزن المولود الأنثى حديثة الولادة بمقدار ٢٩٤ غرام؛ وقل متوسط طول الطفل حديث الولادة بمقدار ٠,٥٤ سم في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بمتوسط الطول في عام ١٩٨٩. وكانت نسبة وقوع الإجهاض ٢,٦ في المائة في عام ١٩٨٩ فارتفعت الى ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ١٣٦ في المائة. وارتفع معدل تخلف النمو داخل الرحم من ٠,٨٩ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٢,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ١٦٠ في المائة.

أما في عيادة نيس لأمراض النساء والتوليد فكان عدد الأطفال الذين تعين احتجازهم في مستشفى في عام ١٩٩٤ ثلاثة أضعاف عددهم خلال الفترة السابقة على فرض الجزاءات؛ وتضاعف عدد حالات المصابين بالالتهاب الرئوي ٢,٦ مرة؛ كما تضاعف عدد الأطفال حديثي الولادة المصابين بعيوب خلقية أربع مرات، وتضاعف عدد الأطفال الذين أحيلوا الى مراكز طبية أخرى ٣,٥ مرات.

وفي عيادة أمراض النساء والتوليد بالمركز العلاجي بمستشفى كراغو جيفاك، قل عدد حالات الولادة التي تمت في عام ١٩٩٤ بدرجة كبيرة بالمقارنة بعددها في عام ١٩٨٩ - حيث انخفض من ٢٠٩ ٣ حالة الى ٤٦٥ ٢ حالة، أي بنسبة ٣٠ في المائة، وارتفع معدل الوفيات خلال فترة الولادة من ٦,١ في المائة الى ٩,٩ في المائة أي نسبة ٦٢ في المائة.

وارتفع عدد الأطفال الذين أدخلوا معهد الأطفال الخدج في بلغراد، في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٩ على النحو التالي: من وسط صربيا بنسبة ١٥ في المائة ومن كوسوفو وميتوهيجا بنسبة ٢٣٩ في المائة. وشمل النقل الخاص للمواليد الخدج في عام ١٩٨٩، ٦٤ في المائة وفي عام ١٩٩٤، ٣٦ في المائة من المرضى الذين عولجوا في المعهد، أي بنقص مقداره ٧٧ في المائة، في نسبة الإصابة بالأمراض في عام ١٩٩٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٩؛ ارتفعت حالات الخمج بنسبة ١١١ في المائة وحالات التهاب السحايا بنسبة ١١٠ في المائة وحالات الالتهاب المعوي بنسبة ٨٥ في المائة واخماج السالمونيلا بنسبة ١٥٤ في المائة. وارتفع معدل الوفيات للأطفال الناقصي الوزن من ٢١ في المائة في عام ١٩٨٩ الى ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٣ و ٢١ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ٤٢ في المائة و ٢٣ في المائة.

وفي الجبل الأسود، تراوح العدد الإجمالي السنوي للولادات ما بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١١ ولادة لما يقارب عقدين من الزمن. والمخفض عددها من ٩,٦٣٦ ولادة في ١٩٨٩ إلى ٨,٦٤٥ ولادة في عام ١٩٩٤، أي بنسبة ١١ في المائة. وانخفض باستمرار معدل وفيات الرضع من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١١ في المائة في عام ١٩٩١ (باستثناء عام ١٩٨٦). ويرتفع معدل وفيات الرضع منذ ١٩٩٢ فقد وصل إلى ١٣,٢ في المائة في ١٩٩٢ وإلى ١٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٤، بزيادة قدرها ١٥ في المائة في السنتين قيد الملاحظة. وارتفع معدل المواليد الموتى من ٣,٨ في المائة في ١٩٨٩ إلى ٤,٨ في المائة في ١٩٩٤، أي بنسبة ٢٦ في المائة. وتتراوح وفيات الأطفال حديثي الولادة في مجموع وفيات الرضع ما بين ٦٠ في المائة و ٧٦ في المائة، في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، وهي معدلات تفوق ما سجل في السنوات السابقة لفرض الجزاءات، بما يتراوح بين ١٠ في المائة و ١٥ في المائة. وثمة ظاهرة متزايدة في الجبل الأسود: حيث تزايد عدد المواليد من الذكور لكل ١٠٠ من الأطفال الحديثي الولادة من الإناث من ١٠٤,٨ في ١٩٨٩ إلى ١١٣ في ١٩٩٢ و ١١١ في ١٩٩٣.

وفي قسم أمراض النساء والتوليد التابع للمركز العلاجي بمستشفى بودغوريتشا، زاد معدل اعتلال المواليد من ١٨ في المائة في ١٩٨٩ إلى ٢٦ في المائة في ١٩٩٤، أي بزيادة ٤٠ في المائة. وازداد عدد الولادات القيصرية من ١٣٣ حالة في ١٩٨٩ إلى ٢٢٥ حالة في عام ١٩٩٤، أي بنسبة ٦٩ في المائة. وتضاعف

عدد الأطفال المولودين بالعملية القيصرية مرتين ونصف، وتضاعف عدد الأطفال المولودين بالشفط مرتين ونصف. أما عدد المواليد المولودين بأعراض اختناق فتزايد بنسبة ٢٨ في المائة في ١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٩٨٩. وارتفع عدد المواليد الناقصي الوزن في ١٩٩٤ بنسبة ٣٢ في المائة بالمقارنة مع ١٩٨٩. وتكررت اختلالات الأيض في ١٩٩٤ بنسبة أكثر مما كانت عليه في ١٩٨٩؛ وتزايد الحماض بمعدل ١٤٦ في المائة، ونقص سكر الدم بمعدل ١٨٦ في المائة والإجتفاف بمعدل ٣٧ في المائة.

وفي عيادة الأطفال التابعة للمركز العلاجي بمستشفى بودغوريتشا، تزايد عدد الأطفال الذين أدخلوا إلى المستشفى من ٣ ٥٨٨ نزيل في عام ١٩٨٩ إلى ٤ ٦١٦ نزيلا في ١٩٩٤، أي بنسبة ٢٨ في المائة. وارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال الذين يعالجون في المستشفى من ٦,٦ في المائة في ١٩٨٩ إلى ٢٥,١ في المائة في ١٩٩٤، أي أنها تضاعفت ٤,٨ مرات. ونظرا لانخفاض نسبة المواليد الأحياء في الجبل الأسود من ١٥,٨ في المائة في ١٩٨٩ إلى ١٣,٨ في المائة في ١٩٩٤، أي بنسبة ١٥ في المائة، ولارتفاع معدل الوفيات، انخفض معدل النمو الطبيعي من ٩,٥ في ١٩٨٩ إلى ٦,٩ في المائة في ١٩٩٤، أي بنسبة ٣٧ في المائة. وفي ٧ آذار/مارس ١٩٩٥، كانت أرقام الأطفال الذين عولجوا في هذه العيادة، حسب انتمائهم العرقي كالتالي: المنتمون إلى الجبل الأسود والصرب ٧٣ في المائة، والمسلمون ١١,٤ في المائة، والألبانيون ٥,٣ في المائة، وهو ما يطابق الهيكل العرقي لسكان الجبل الأسود.

وفي مركز الأطفال حديثي الولادة بعيادة الأطفال في المركز العلاجي بمستشفى بودغوريتشا، حصلت زيادة كبيرة في معدل المواليد الموتى الذين تزيد أوزانهم عن ١ ٠٠٠ غرام، من ٠,٥ في المائة في ١٩٨٩ إلى ١,٠١ في المائة في ١٩٩٣ و ٠,٩٣ في المائة في ١٩٩٤، أي بمعدل ١٠٢ في المائة و ٨٦ في المائة على التوالي.

وفي إطار موضوع "أثر الجزاءات على الوضع الصحي والرعاية الصحية للمسنين"، تظهر البيانات التي أوردت في هذا الاجتماع تزايدا جليا في معدل اعتلال ومعدل وفيات كبار السن خلال فترة الجزاءات. وتفاقمت المشاكل الصحية لكبار السن كما تزايدت وتيرة الأمراض الجديدة.

وتزايد في العالم وفي بلدنا أيضا عدد كبار السن الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة.

وفي جمهورية صربيا، تتجاوز أعمار ١١,٤ نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة، وفي ١٩٩٠ كانت نسبتهم ١٥ في المائة.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة كبار السن في الهيكل السكاني في نهاية هذا القرن ٢٠ في المائة.

واستنادا إلى بيانات معهد طب الشيوخ، ومؤسسة العلاج والرعاية المنزليتين في بلغراد، ومعهد الصحة العامة للجبل الأسود في بودغوريتشا، انخفض عدد الخدمات التي يقدمها الممارسون العامون من

٩٧٢ خدمة لكل ألف من السكان في ١٩٨٩ إلى ٦٣٠ خدمة لكل ألف من السكان في ١٩٩٣، أي بمعدل ٣٥ في المائة. وارتفعت في الوقت نفسه حالات إدخال كبار السن إلى المستشفى بنسبة ٢٤ في المائة.

وفي المعهد العلاجي لطب الشيوخ التابع للمركز العلاجي بمستشفى فيزدارا في بلغراد، ارتفع عدد كبار السن الذين يعالجون بالمستشفى بنسبة ١٨,٦ في المائة. وارتفع معدل وفيات كبار السن الذين يعالجون بالمستشفى بنسبة ٣٨ في المائة في ١٩٩٤، بالمقارنة مع ١٩٨٩. أما حالات قرحة المعدة فتضاعفت. وارتفع عدد كبيرات السن المصابات بذات الرئة بنسبة ٩١ في المائة. وبلغ عدد الوفيات التي تحصل في غضون ٤٨ ساعة من الدخول إلى المستشفى ٢٣ في المائة من العدد الإجمالي للوفيات وتضاعف هذا الرقم مرتين ونصف من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤.

وتثبت التقارير المقدمة إلى هذا الاجتماع أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا، ولا سيما الجزاءات المفروضة على الصحة، ألحقت ضررا مباشرا بالصحة والسلامة البيولوجية للسكان عامة وللحوامل والأطفال وكبار السن خاصة. وهكذا حكم على السكان بالمرض والمعاناة والموت الجماعي. ومن ثم فإن الجزاءات تشكل عملا مباشرة من أعمال إبادة الأجناس المنتظمة يقوم به المجتمع الدولي بحق شعب يوغوسلافيا. وقد اندهش الموظفون الطبيون في بلدنا لاتخاذ قرار بمنعنا من المشاركة في التعاون الدولي في مجال العلم وتبادل الخبرات، بما في ذلك نقل المنشورات. والضرر متبادل لأن علمنا ساهم كثيرا في التطور العام للعلم في العالم، بما في ذلك في مجال الطب.

واقترح أيضا على المؤسسات الصحية والسلطات الصحية أن تقوم بالمزيد من التحقيق والمتابعة بشأن أثر الجزاءات على صحة سكاننا وأن تستخدم طرقا علمية أخرى غير البيانات الإحصائية الرسمية بغية توفير تقارير أكثر شمولا وموضوعية.

المرفق الثاني

نداء إلى الرأي العام العالمي

في هذا اليوم، السابع من نيسان/أبريل ١٩٩٥، الذي يحتفل فيه جميع موظفي الصحة في كل أنحاء العالم باليوم العالمي للصحة، على غرار ما كنا نقوم به حتى ثلاث سنوات خلت، مقيمين النتائج التي أحرزوها في تنفيذ برنامج منظمة الصحة العالمية "توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠"، نجد أنفسنا نحن موظفي الصحة اليوغوسلاف مجبرين، اعتبارا لوضعنا، على الاحتفال بتنظيم تجمع مهني يوغوسلافي حول موضوع "آثار جزاءات مجلس الأمن على صحة شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية". وإننا نقيّم الآثار السلبية المدمرة والمبيدة للأجناس للجزاءات المفروضة على صحة شعب يوغوسلافيا ونظهر بطريقة علمية معززة بالحجج، إلى أي حد رجعت بنا الجزاءات القهقرى في مجال تنفيذ الرعاية الصحية للسكان، ومقدار الضرر والمعاناة والأذى الذي لحق بهم وعدد الأرواح البريئة التي أزهقت نتيجة لذلك.

إن الآثار المأساوية الواسعة النطاق لمفعول الجزاءات قد أدت فعلا إلى خسائر فادحة تمثلت في ارتفاع كبير ومفاجئ في وفيات جميع فئات السكان ولا سيما الأطفال وكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة. وحصل هبوط في معدل المواليد، أي في الزيادة الطبيعية للسكان وارتفاع في معدل وفيات الرضع، لأول مرة في فترة الخمسين سنة الماضية. ففي سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ وحدهما، قل عدد المواليد عن العدد المعتاد بمقدار ٢٤ ٠٠٠ مولود، بينما زاد عدد الوفيات عن المعتاد بمقدار ١٠ ٠٠٠ حالة وفاة. ومن بين أسباب الوفيات تفشت أمراض لم يتوف الناس من جرائها طيلة عقود سواء في بلدنا أو على النطاق العالمي، وتتمثل في الالتهابات المعوية وداء السل وأمراض أخرى. بل إن الوفيات في بعض فروع الطب تضاعفت عدة مرات. وحصل ارتفاع شديد في عدد المصابين بأمراض خبيثة وأمراض القلب والشرايين والأمراض العقلية وغيرها من الأمراض. وبلغت الحالة الوبائية للأمراض السارية درجة مأساوية. وظهرت من جديد أوبئة جماعية ومراتع للأوبئة والأمراض التي قضي عليها سابقا.

وتهدد الجزاءات بصورة مباشرة الصحة والسلامة البيولوجية لمجموع شعب يوغوسلافيا المحكوم عليه بالمرض والمعاناة والموت. وبسبب هذه الحالة، أصبح مجرد توفير الرعاية الصحية الأولية أمرا مشكوكا في إمكانية تحقيقه بينما تتعرض للخطر الحقوق الحيوية لشعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الحياة وفي تلقي الرعاية الصحية والعلاج.

إننا، نحن الأطباء والعمال الصحيين اليوغوسلاف، نناشد القوى التقدمية للإنسانية، ولا سيما المنظمات الثقافية والإنسانية، أن ترفع صوتها، مستنيرة بمبادئ الإنسانية والأخلاق والديمقراطية، للاحتجاج على أخطار الجزاءات الدولية المفروضة على شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمناداة بوضع حد لمعسكر الاعتقال هذا الفريد في نوعه في العالم المعاصر.

وإننا نحث المثقفين في جميع بلدان العالم، وهم ضمير الإنسانية، على أن يبذلوا مساعيهم الحميدة على نحو منظم لدى الحكومات والهيئات السياسية في بلدانهم لمباشرة إجراء لدى مجلس الأمن استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة لإلغاء الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا بما تعنية من حكم جلي على الأبرياء بالمرض والموت الجماعيين.

وإننا، باسم الأطفال، ندعو جميع دول العالم إلى بذل قصارى جهدها لرفع العقوبة الجماعية المفروضة على النساء والأطفال والشيوخ والمرضى والمعوقين واحترام اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإننا نناشد منظمة الصحة العالمية بصفة خاصة أن تتدخل بقوة لدى الأمم المتحدة، مسترشدة بالمبادئ الأخلاقية النيرة للعاملين في المجال الصحي والمعايير القانونية لدستور منظمة الصحة العالمية، من أجل رفع عاجل للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، لا سيما تلك الجزاءات المفروضة في مجال الصحة، لوضع حد للآلام المحزنة وللمحنة المأسوية لهذا الشعب.

ونرجو ألا تفرض الجزاءات على أي أمة في العالم بعد اليوم.

المرفق الثالث

نداء اعتمدته في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ جمعية إقليم فويفودينا المستقل

اعتمدت جمعية إقليم فويفودينا المستقل، بمناسبة اليوم العالمي للصحة، البيان التالي:

أسفر الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٩٩٢ عن أزمة اقتصادية أضرت على نحو خطير بالشرائح الأقل مناعة من السكان، أي الأطفال والشيوخ والمرضى.

وبسبب انعدام الأدوية والمعدات الطبية وكذا الانخفاض المريع في مستوى المعيشة، يتزايد عدد المرضى ومعدل الوفيات. ولذلك فإننا نناشدكم بمساندة رفع الجزاءات المفروضة على بلدنا.

- - - - -